

القطاع العقاري:

يسهم القطاع العقاري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت نسبة مساهمته خلال الأعوام الأخيرة (١٤٣٢/١٤٣٣هـ) ما يزيد عن ٣,٩٪، والأسعار الجارية ويتوقع أن يحافظ هذا القطاع على نسبة نموه مدفوعاً باستمرار الطلب المحلي القوي على المشاريع السكنية وتزايد مشاريع التطوير التجاري ونمو قطاع الضيافة ويدعم هذا القطاع من قبل صندوق التنمية العقارية، ويقدم الصندوق القروض للمواطن لبناء مساكن لهم وللمستثمرين لبناء مجمعات أو عمائر سكنية، حيث يمول الصندوق ٧٠٪ من المساكن الخاصة للمواطنين و ٥٠٪ من تكاليف القروض الاستثمارية وبلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق خلال العام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ ٨٧٤٠ مليون ريال^(١).

وفي مدينة الرياض بلغت مساحة الأراضي المستعملة (سكنية، صناعية، زراعية، خضراء وأخرى) ٦٠٤١٩ هكتار من إجمالي مساحة المدينة، فيما بلغت مساحة الأراضي المخططة ١٢٣٣٩٨ هكتاراً، كما بلغت مساحة الأراضي غير المخططة حوالي ٥٠٢٤١ هكتاراً^(٢).

وقد حققت تجربة الإسكان ضمن تطور الرياض نقلة كمية ونوعية واضحة، وعلى الرغم مما شهدته من معدلات نمو سكاني كبيرة تزيد نسبتها عن ٨٪، تفوق غالبية المعدلات العالمية، بين عام ١٤٠٧هـ و١٤١٧هـ، إلا أنها لم تتعرض لأي أزمات إسكانية حادة. ويعود ذلك - بعد توفيق الله - إلى برامج الدعم الحكومي المنبثقة من توجهات الخطط الخمسية، التي أكدت وباستمرار على تمكين الأسر من الحصول على المسكن الصحي الملائم والمتوافق مع مقدراتها المالية، فقد تحققت لمدينة الرياض إنجازات إسكانية متميزة من خلال برنامج منح الأراضي السكنية، وقروض صندوق التنمية العقارية، وتفاعل أجهزة التخطيط العام للمدينة في إعداد المخططات التي تلبي متطلبات النمو الإسكاني المتتابع والسريع، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير الإسكان وتوفير المشاريع الإسكانية، فعلى سبيل المثال: تشهد مدينة الرياض تسعة مشاريع ضخمة للتطوير الإسكاني الشامل ينفذها القطاع الخاص توفر أكثر من (١٠٥) آلاف وحدة سكنية، ولكنها - في الغالب - موجهة لذوي الدخل المرتفعة والمتوسطة، ومع كل هذا لم تسلم مدينة الرياض من اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الإسكان بين الحين والآخر، خصوصاً بالنسبة لسوق المساكن الميسرة المتوافقة مع إمكانيات السكان ذوي الدخل المنخفضة والمنخفضة المتوسطة.

ويبلغ عدد الوحدات السكنية في مدينة الرياض بحسب آخر دراسة أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (٨٣١ ألف وحدة)، وتصل نسبة الشاغر منها إلى ٦,٩٪، وفي ذلك مؤشر على توازن نسبي بين العرض والطلب^(٣).

قطاع خدمات التأمين:

شهد سوق التأمين السعودي في عام ١٤٣١هـ نمواً بنسبة ١٢,٢٪ وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها ١٦,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤,٦ مليار ريال في العام ١٤٣٠هـ وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الاقتصادية الجيدة خلال العام إضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني^(٤).

شكل التأمين العام حوالي ٤١٪ من سوق التأمين، وقد نما بنسبة ٦,٥٪ إلى ٦,٧ مليار ريال في عام ١٤٣١هـ بالمقارنة مع ٦,٣ مليار ريال في عام ١٤٣٠هـ. أما التأمين الصحي فقد مثل ٥٣٪ من سوق التأمين في المملكة، وقد نما هو الآخر بنسبة ١٩,٢٪ إلى ٨,٧ مليار ريال في عام ١٤٣١هـ بالمقارنة مع ٧,٣ مليار ريال في عام ١٤٣٠هـ^(٥).

وقد بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم لغاية العام ١٤٣٣هـ ٣٣ شركة، وهي الشركات التي تقدم أنواعاً مختلفة من التأمين مثل التأمين ضد الحوادث، والتأمين على المركبات، والممتلكات، والتأمين البحري، والجوي، وتأمين الطاقة، والتأمين الهندسي، وهناك ثلاث شركات تأمين جديدة حصلت على موافقة الجهات المختصة.



قطاع التعليم:

تقدم خدمات التعليم في مدينة الرياض من قبل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، سواء على مستوى التعليم العام بمختلف مراحلها للبنين والبنات، أو على مستوى التعليم الفني والتدريب المهني، أو التعليم العالي، ووفقاً لأحدث إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ١٤٣٠هـ «بلغ عدد المدارس في الرياض ١٤٤١ مدرسة، وعدد الفصول الدراسية ١٨٣٠١ فصل دراسي، وعدد المعلمين ٢٩٣٩٨ معلماً، وعدد الطلاب ٤٦٩٠٨٦ طالباً»^(٦).

(١) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات: الكتاب الإحصائي السنوي، العدد (٤٧) ١٤٣٣/١٤٣٢هـ.

(٢) وزارة الشؤون البلدية والقروية الكتاب الإحصائي العدد (٦٢) لعام ١٤٣٢هـ.

(٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: واقع ومستقبل الإسكان في مدينة الرياض، ١٤٣٠هـ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.

(٦) موقع الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض: www.riyadhedu.gov.sa.